

## تحقيق

منير الشدياق  
mounirchidiac2014@gmail.comرؤية متكاملة عبر القوانين اللبنانية والدولية  
اللواء البيسري نال دكتوراه دولة في مجال مكافحة الفساد

في موازاة مسؤولياته العسكرية - الادارية في المديرية العامة للامن العام، ثابر المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، بعد نيله اجازة في الحقوق ومن ثم في الدراسات العليا، على تحضير اطروحة دكتوراه في القانون خلال السنوات الثلاث الفائتة. في 21 كانون الاول 2023 ناقش اطروحته امام اللجنة الفاحصة، ونجح في نيل دكتوراه دولة في الجامعة اللبنانية بدرجة جيد جدا

والتقنيات المتطورة وبرز الجرائم المنظمة. وقد تضمن مبحثا اول بعنوان مكافحة الفساد وتطوراتها التقنية والالكترونية، ومبحثا ثانيا بعنوان مكافحة الفساد عن طريق مكافحة تبييض الاموال في التشريع اللبناني. في ما يلي نبذة مختصرة عن ابرز العناوين العريضة التي تمت معالجتها بشكل معمق ضمن المباحث الاربعة المبينة اعلاه:

## ماهية الفساد

تضمن هذا المبحث، الاول من الفصل الاول، التطرق الى ماهية الفساد بوجه عام، بدءا من تعريفه ومفهومه في اللغة والقانون، مرورا بصوره ومخاطره في مختلف القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الادارية، المالية، المهنية، الدينية والاخلاقية وسواها. وكذلك الفساد في السجون، عند الحدود بمختلف انواعها، الفساد الدولي والبيئي، وسواهم. اضافة الى استعراض وتحليل اسباب الفساد في جميع تلك القطاعات.

## مكافحة الفساد

تمحور هذا المبحث، الثاني ضمن الفصل الاول، حول مكافحة الفساد عن طريق التشريع والمعاهدات الدولية. في ما خص التشريع كانت استفاضة في استعراض وتمحيص القوانين التي تعنى مباشرة مكافحة الفساد، لاسيما القوانين

تماشيا مع الاصول العلمية الواجب اتباعها في الدراسات والاطروحات الجامعية شكلا واساسا، قسمت اطروحة الدكتوراه من حيث الشكل الى باين، وكل باب الى فصلين، وكل فصل الى مبحثين. اما من حيث الاساس، فقد اعتمدت فيها المنهجية العلمية التحليلية التي تنطلق من النصوص والقواعد والاراء والاجتهادات المختلفة، الى تحليل تلك النصوص والقواعد والدخول في صميمها، وتقويمها وبيان نتائجها وابداء الرأي الشخصي للمؤلف بها كلما اقتضى الامر ذلك.

واكمالا للفائدة، وفي تكون الاطروحة شاملة لكل ما يتصل بموضوعها، تم اختتامها بملاحق تتضمن ابرز واحداث النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد كقانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (قانون رقم 175 تاريخ 8 ايار 2020)، قانون حماية كاشفي الفساد (القانون رقم 83 تاريخ 10 تشرين الاول 2018) وسواها.

يتألف الباب الاول من الاطروحة من فصلين:

• الاول بعنوان الفساد ومكافحته في التشريع والاتفاقيات الدولية. وقد تضمن مبحثا اول بعنوان ماهية الفساد، ومبحثا ثانيا بعنوان مكافحة الفساد عن طريق التشريع والمعاهدات الدولية.

• الفصل الثاني تمحور حول الفساد

"دور التشريع والاتفاقيات الدولية في تفعيل الرقابة على مكافحة الفساد في شركات المساهمة"، هو عنوان اطروحة الدكتوراه التي اعدها المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري. اشرف على الاطروحة الدكتور خالد الخير، وناقشها كل من الدكتور عامر الطراف، الدكتور دانيال قطريب، والدكتور عبدالمجيد المغربي.

تكمّن اهمية الاطروحة في كونها تضمنت، انطلاقا من موضوع الشركات المساهمة التي تتعاطى في سياق ممارسة نشاطها مع جميع الادارات الرسمية والمؤسسات العامة ومختلف القطاعات الخاصة في لبنان، استعراض وتحديد ابرز الثغرات في قوانين عمل تلك الادارات والمؤسسات والقطاعات التي يستغلها او يختبئ خلفها من يرتكبون جرائم الفساد للافلات من الملاحقة والعقاب، استعراض ابرز الطرق العملاية الملتوية التي يعتمدونها في ارتكاب مختلف جرائم الفساد بحسب ما بينته تحقيقات وقضايا بتت فيها هيئات الرقابة او المحاكم، اقتراح التعديلات اللازمة في كل من تلك القوانين بهدف سد الثغرات والتمكين من مكافحة الفساد بشكل فعال، بما يجعل من هذه الاطروحة مثابة رؤية علمية شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد في لبنان عبر القوانين اللبنانية والدولية.

في ما يلي نبذة عن ابرز العناوين العريضة التي عالجتھا الاطروحة بشكل معمق:



الاموال ومكافحة الارهاب. استخدام المصارف كوسيلة اساسية لجريمة تبييض الاموال، اليات مكافحة تبييض الاموال لاسيما عبر البرامج التي اعتمدها المصارف كبرنامج اعرف عميلك، برنامج اعرف موظفك، برنامج المراقبة الالكترونية، وسائل الدفع الالكترونية، وانشاء دوائر الامتثال، وسواها.

## التبييض لبنانياً

هذا المبحث، الثاني ضمن الفصل الثاني، تمحور حول مكافحة الفساد من طريق مكافحة تبييض الاموال في التشريع اللبناني، وبشكل محدد القانون رقم 44 تاريخ 24 تشرين الثاني 2015 المتعلق بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، والذي يتضمن انشاء هيئة التحقيق الخاصة والقواعد المتعلقة بها. كما حول البحث في الانظمة الاميركية المختلفة المتعلقة

في موازاة تطوير  
القوانين يجب اعادة بناء  
المواطن الصالح

المستحدثة التي صدرت في ضوء ووحى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم لبنان اليها في 16 كانون الثاني 2008، ومن ابرزها قوانين حماية كاشفي الفساد، مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، استعادة الاموال المتأتية من جرائم الفساد، وسواها. وكذلك شرح موضوع مكافحة الفساد في القوانين المدنية والتجارية، لاسيما ما يتعلق منها بالعقود. وفي القوانين الادارية والمالية، كقانون تنظيم الادارات العامة والمؤسسات العامة، قانون الشراء العام، وسواها. وفي القوانين التي تنظم عمل مختلف اجهزة او ادارات او هيئات الرقابة الادارية او المالية وسواها، كمجلس الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، الخ. اما في ما خص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فقد تم استعراض وتحليل

## الفساد والتقنيات

تمحور هذا المبحث، الاول ضمن الفصل الثاني، حول التطرق الى مكافحة الفساد وتطوراته التقنية والالكترونية لاسيما في ما خص قوانين وتفاسيل جريمة تبييض

مضمون ابرزها، على سبيل المثال اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي اقرتها الامم المتحدة عام 2003 واصبح لبنان طرفا فيها منذ عام 2009 وسواها.

# BEAM International s.a.l.

Engineering & Real Estate Solutions

شرح حماية حقوق المساهمين من اساءة استعمال الحق، اطر الحماية القانونية لهذه الحقوق بما فيها من قيود مفروضة على الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، دور مفوضي المراقبة في حماية حقوق المساهمين، الخ. وكذلك كل التفاصيل الاخرى ذات الصلة بحماية حقوق المساهمين، واستعراض وتحليل ابرز احكام قانون التجارة الجديد رقم 2019/126.

## ملاحظات هامة

في موازاة المعالجة العلمية القانونية الشاملة والمعقدة التي تضمنتها اطروحة الدكتوراه، بما يجعلها مثابة رؤية متكاملة لمكافحة الفساد عبر القوانين اللبنانية والدولية، لا بد من ان تستوقف اي قارئ للاطروحة ملاحظتان هامتان:

الاولى: تجرأت الاطروحة على الكشف عن مكامن الفساد لدى كبار المسؤولين، وهو ما علله المؤلف عبر قوله في مقدمة الاطروحة "مصمما على قول الحقيقة انسجاما مع ما تستلزمه الدراسات الجامعية التي تتطلب التمتع بالجرأة والتجرد والنزاهة".

الثانية: تضمنت في مختلف فصولها، التركيز الصريح والضماني على ما مفاده انه في موازاة ضرورة تطوير وتطبيق القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد، ولأن الصراع بين الفساد والافساد هو كالصراع بين الخير والشر دائم ومتواصل، يجب في موازاة كل ذلك التركيز على اعادة بناء القيم الاخلاقية والانسانية والدينية السامية في الانسان اللبناني، لأنه عندما نبني طفلا او مواطنا صالحا يصبح عندنا موظفا صالحا، تاجرا صالحا، مسؤولا صالحا، وهكذا دواليك. فبناء الانسان الصالح يجب ان يكون اولاً، دائماً، وابداً. وهذا المفهوم هو ما يؤكد عليه دائماً، خلال لقاءاته مع العسكريين والاعلاميين، مؤلف الاطروحة.

## الشركات المساهمة تتعامل مع كل الادارات والمؤسسات العامة والقطاعات الخاصة

### المساهمة اللبنانية

تحت عنوان الحوكمة في شركات المساهمة اللبنانية تناول هذا المبحث، الثاني ضمن الفصل الاول، موضوع الحوكمة في المراحل المختلفة للشركات المساهمة بدءاً بتأسيسها، مروراً بادارتها ومراقبة مفوضي المراقبة فيها، سائر مراحل نشاطها، جمعياتها العمومية، تصفيتها، الخ.

### حقوق المساهمين

عالج هذا المبحث، الاول ضمن الفصل الثاني، مواضيع حقوق المساهمين المالية وغير المالية، كحق المساهم في الحصول على انصبة ارباح في الفائدة الثابتة، في استرداد القيمة الاسمية لاسهمه، في اقتسام فائض التصفية بالافضلية عند الاكتتاب بزيادة رأس المال، حقه في تحديد مسؤوليته بقيمة اسهمه، وفي الاطلاع على اوراق الشركة ومستنداتها، وعلى المعلومات التي ستعرض على الجمعية العمومية، وفي الدعوة الى انعقاد الجمعية العمومية. الخ. كل ذلك مع شرح واف لكل التفاصيل المتعلقة بجميع تلك الحقوق، وما دار حولها من آراء واجتهادات.

### حماية الحقوق

تمحور هذا المبحث، الثاني ضمن الفصل الثاني، حول مواضيع حماية حقوق المساهمين في شركة المساهمة. اذ تضمن

بالاتمثال الضريبي على الحسابات العالمية، وفي اعلان نظام GATCA، ثم نظام CRS، والوضع في لبنان في ظل النظام الجديد لتبادل المعلومات وسواها من الانظمة المحلية والدولية.

### الباب الثاني

اما الباب الثاني من الاطروحة، فقد تمحور حول مكافحة الفساد في شركات المساهمة من طريق حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين. يتألف من فصلين هما:

- الاول بعنوان دور قواعد حوكمة الشركات في تفعيل الرقابة على مكافحة الفساد في شركات المساهمة. وقد تضمن مبحثاً اول بعنوان ماهية حوكمة الشركات وتطورها، ومبحثاً ثانياً بعنوان الحوكمة في شركات المساهمة اللبنانية.
- الفصل الثاني بعنوان مكافحة الفساد من طريق تطبيق قواعد حماية حقوق المساهمين في شركة المساهمة. وقد تضمن مبحثاً اول بعنوان حقوق المساهمين في شركة المساهمة، ومبحثاً ثانياً بعنوان حماية حقوق المساهمين في شركة المساهمة.
- في ما يلي نبذة مختصرة عن ابرز العناوين العريضة التي تمت معالجتها بشكل معمق ضمن المباحث الاربعة:

### حوكمة الشركات

تمحور هذا المبحث، الاول ضمن الفصل الاول، حول شرح المفاهيم الدولية المختلفة لحوكمة الشركات، معاييرها، مبادئها المختلفة. كذلك التطرق بشكل معمق الى قانون العقوبات الاقتصادي وتأثيره في الاتجاه الدولي، العلاقة بين الحوكمة والعمولة، تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعايير مؤسسة التمويل الدولية.